أضواء على أهم الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

ضعفت آفاق الاقتصاد قصيرة الأجل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP). فقد تأثرت الثقة في البلدان المستوردة للنفط بصعوبة التحولات السياسية وزيادة أجواء عدم اليقين الإقليمي الناشئة عن الحرب الأهلية المعقدة في سوريا والتطورات الجارية في مصر. وفي نفس الوقت، تؤدي انقطاعات العرض المحلي وضعف الطلب العالمي إلى تخفيض إنتاج النفط، رغم الضغوط الرافعة لأسعار النفط مؤخرا بسبب زيادة المخاطر الجغرافية–السياسية. ومن المتوقع أن ينخفض النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى ٢,٢٥% هذا العام (بانخفاض قدره ٠,٧٥ نقطة مئوية عن توقعاتنا في مايو ٢٠١٣). ومن المتوقع أيضا أن ينتعش النمو في عام ٢٠١٤ مع تحسن الظروف العالمية وتعافي إنتاج النفط. وتتعرض هذه الآفاق المتوقعة لمخاطر التطورات السلبية إلى حد كبير، والأكثر مدعاة للقلق هو أن النمو سيظل أدنى بكثير من المستويات الضرورية لتخفيض البطالة المرتفعة في المنطقة وتحسين مستويات المعيشة. وفي هذا السياق، تتعرض المنطقة لخطر البقاء محصورة في حلقة مفرغة من الركود الاقتصادي والصراع الاجتماعي والسياسي المستمر، مما يبرز الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات على مستوى السياسات بما يعزز الثقة ويدعم النمو وتوفير الوظائف.

البلدان المصدرة للنفط: مخاطر أكبر على أوضاع النفط والمالية العامة

ومن المتوقع أن تؤدي الانقطاعات في عرض النفط المحلي وانخفاض الطلب العالمي إلى تراجع ملحوظ في نمو البلدان المصدرة للنفط في المنطقة إلى حوالي ٢% هذا العام بعد عدة سنوات من النمو القوي. ومما يشير إلى هبوط الإنتاج النفطي الإقليمي هذا العام للمرة الأولى منذ الأزمة العالمية أن انقطاعات إنتاج النفط قد تجددت في العراق وليبيا، وهبطت صادرات النفط في إيران نتيجة لتشديد العقوبات عليها، وحدث انخفاض ضئيل في إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية انعكاسا لاستمرار العرض الوفير في سوق النفط العالمية. وفي المقابل، يواصل الاقتصاد غير النفطي توسعه بوتيرة قوية في معظم البلدان، تدعمه مستويات الإنفاق العام المرتفعة والتعافي التدريجي في نمو ائتمان القطاع الخاص. ومن المرجح أن يؤدي تعافي الإنتاج النفطي وازدياد قوة الاقتصاد غير النفطي إلى رفع النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٤.

وهناك فائض كلي في المالية العامة يبلغ حوالي ٤,٢٥% من إجمالي الناتج المحلي ويخفي وراءه مواطن ضعف أساسية. فنصف البلدان المصدرة للنفط في المنطقة لا تستطيع تحقيق التوازن في ميزانياتها العامة ولديها هوامش وقائية محدودة ضد الصدمات. ومعظم البلدان لا تدخر ما يكفي للسماح بمواصلة الإنفاق للأجيال القادمة عندما تنضب احتياطيات الهيدروكربونات. وقد بدأت بعض البلدان في سحب الدفعة التنشيطية المالية هذا العام؛ ومع ذلك، فما لم يتم إجراء مزيد من التصحيح، ستبدأ حكومات المنطقة في الإنفاق من مدخراتها بحلول عام ٢٠١٦. وتواصل الأرصدة الخارجية انخفاضها أيضا، بسبب انخفاض الإنتاج النفطي، وتصاعد الاستهلاك المحلي، وعدم كفاية وفورات المالية العامة.

وهناك توازن في المخاطر التي تواجه هذه الآفاق في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما تميل إلى الجانب السلبي في غير دول المجلس. فمن حيث احتمالات تجاوز التوقعات، قد تؤدي زيادة أجواء عدم اليقين الجغرافية–السياسية إلى دفع

أسعار النفط نحو مزيد من الارتفاع. فيمكن أن تتسبب زيادة انقطاعات العرض نتيجة ضعف الأمن الداخلي أو صعوبة البيئة الخارجية إلى تخفيض الناتج النفطي في بعض البلدان، وخاصة غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بينما يستفيد النمو في البلدان الموردة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية الفائضة (ومعظمها من دول المجلس) حيث تقوم بتعويض هذا النقص. ومن حيث احتمالات الانخفاض، يمكن أن تقل أسعار النفط و/أو تقرر البلدان الأعضاء في منظمة أوبك، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، تخفيض معروضها النفطي إذا تباطأ الطلب العالمي على النفط، بسبب تباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة أو زيادة العرض من مصادر غير تقليدية على سبيل المثال.

وبخلاف النفط، تتعرض كل البلدان المصدرة للنفط في المنطقة لاحتمال سلبي أساسي يتمثل في إمكانية تباطؤ النمو في القطاع الخاص غير النفطي وارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة إذا لم تثمر جهود الحكومات الرامية إلى تنويع الاقتصاد.

وفي هذا المناخ السائد، ينبغي أن تركز السياسات على تعزيز أوضاع المالية العامة والعمل على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم نمو القطاع الخاص، وتنويع الاقتصاد، وخلق فرص العمل. وينبغي للبلدان المصدرة للنفط أن تعمل على تقوية موازناتها العامة لضمان استمرارية أوضاعها المالية، مع الحد من تأثير النمو على جهود تعزيز المساواة. وينبغي أن تتضمن الإصلاحات الهيكلية تحسين مناخ الأعمال والقدرة التنافسية، لا سيما في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، واتخاذ تدابير لدعم تنويع الاقتصاد، وزيادة الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الحوافز المقدمة لتوظيف المواطنين في القطاع الخاص ومشاركة النساء في القوى العاملة.

البلدان المستوردة للنفط: ديناميكية سياسية معقدة وتحديات أمنية صعبة

تأخر مجدداً تعافي الاقتصاد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المستوردة للنفط. فلا يزال مستوى الثقة متأثراً بزيادة الشواغل الأمنية، وتصاعد عدم اليقين السياسي، والتأخر في الإصلاحات، مما يحول دون تعافي الاستثمار والنشاط الاقتصادي في كثير من البلدان. وقد أدت الحرب الأهلية المدمرة في سوريا والتطورات الأخيرة في مصر إلى إثارة القلق بشأن التداعيات الإقليمية، مما زاد من صعوبة إدارة الاقتصاد. ورغم وجود بوادر وليدة تشير إلى تحسن السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان، فلا يزال التعافي الاقتصادي بطيئا في بعض البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، حيث يصل النمو في ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٣% تقريبا، وهو معدل أقل بكثير من معدلات النمو الضرورية لتخفيض البطالة المزمنة وتحسين مستويات المعيشة.

وتمثل العوامل المحلية والإقليمية أهم مصادر الاحتمالات السلبية. فعدم كفاية تحسن الظروف الاقتصادية يعرض كثيراً من البلدان لمخاطر تفاقم الاحتكاكات الاجتماعية-السياسية وحدوث مزيد من النكسات في مسيرة التحول الجاري، مما يطيل فترات التأخر في تحقيق التعافي الاقتصادي، وقد يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يزداد تأثر الثقة واحتمالات التعافي الاقتصادي إذا ما تدهورت الأوضاع في مصر. ومن شأن زيادة تصاعد الصراع في سوريا أن يؤدي إلى تكثيف الضغوط على البلدان المجاورة (العراق والأردن ولبنان) نظرا لما يسببه ذلك من زيادة حادة في تدفق اللاجئين إليها. وطبقا لأحد السيناريوهات المعقولة، مع افتراض تحقق جانب من المخاطر المحلية والإقليمية، يمكن أن يهبط النمو إلى ١,٧٥% في العام القادم، وإن كان النمو قد يتوقف تماما عند الصفر وترتفع البطالة

إلى حد كبير إذا ما حدثت صدمة أقوى أو اقترنت الصدمات المحلية بصدمات خارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات الجغرافية–السياسية يمكن أن تتسبب في ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي استمراره إلى تخفيض النمو وتوسيع العجز المالي والخارجي (ولكن الآثار ستكون مخففة في بعض بلدان المشرق بفضل روابطها القوية مع دول مجلس التعاون الخليجي). فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتأثر السياحة والتجارة وتحويلات العاملين والتدفقات الرأسمالية إذا ضعفت البيئة الخارجية، أو انخفض النمو عن المستوى المتوقع في مجموعة بلدان "بريكس" و/أو دول مجلس التعاون الخليجي، أو طالت فترة التباطؤ في النمو الأوروبي.

وتتعرض البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لمخاطر كبيرة بسبب الهوامش الوقائية المحدودة على مستوى الاحتياطيات الخارجية والمالية العامة. فمن الملاحظ في كثير من البلدان أن احتياطيات النقد الأجنبي تتناقص وعجز الحساب الجاري لا يزال كبيرا حتى الآن. وتمثل مستويات الدين العام المرتفعة أو المتزايدة مصدرا للقلق، وهي مدفوعة بعجز المالية العامة الكبير والمزمن الذي يعكس بدوره ضغوطا قوية لتوفير الدعم وغيره من النفقات الاجتماعية نظرا لظروف البطالة المرتفعة. وفي الوقت الذي تدرك فيه البلدان الحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة، يستمر ارتفاع عجز المالية العامة في معظم البلدان ولا تزال خطط الضبط المالي غير واضحة على المدى المتوسط.

وفي هذه البيئة التي تتسم بزيادة المخاطر إلى حد كبير نظرا لارتفاع عدم اليقين السياسي وتزايد التوترات الإقليمية، تتمثل أهداف السياسة في ثلاثة أمور: (١) تشجيع النشاط الاقتصادي وخلق الوظائف للمساعدة على استمرار التحولات الاجتماعية–السياسية، (٢) تحقيق إنجازات في ضبط أوضاع المالية العامة لاستعادة الدين إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها وإعادة بناء الهوامش الوقائية اللازمة لحماية الاقتصاد من الصدمات غير المتوقعة، (٣) الشروع دون إبطاء في إجراء الإصلاحات الهيكلية المؤدية إلى تحسين مناخ الأعمال والحوكمة وتحسين مستوى العدالة:

(١) **خلق الوظائف:** ثمة حاجة ملحة للتركيز على إنعاش النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل نظرا لارتفاع البطالة وتصاعد معدلاتها وسط حالة من التوتر في النسيج الاجتماعي وأجواء من عدم اليقين السياسي في كثير من البلدان. ويشير التأخر في إنعاش الاستثمار الخاص إلى ضرورة قيام الحكومة بدور أساسي في دعم النشاط الاقتصادي على المدى القصير. ومع المساحة المحدودة لزيادة العجز المالي في كثير من البلدان، ينبغي إعادة توجيه الإنفاق الاستهلاكي على الدعم واسع النطاق نحو الاستثمارات العامة الداعمة للنمو، مع تحسين حماية محدودي الدخل من خلال المساعدات الاجتماعية الموجهة إلى المستحقين. ويمكن أن يدعم الشركاء الخارجيون هذه الأولوية بتقديم تمويل إضافي للإنفاق على الاستثمار العام والخدمات الأساسية استنادا إلى وجود أطر سياسات ملائمة.

(٢) **ضبط أوضاع المالية العامة:** مع تزايد القلق إزاء إمكانية الاستمرار في تحمل الديون وتآكل الهوامش الوقائية المالية والخارجية، ينبغي أن تبدأ معظم البلدان في ترتيب بيتها المالي. ومع ذلك، هناك بعض الحالات التي قد يكون المجال متاحا فيها لإجراء التصحيح المالي على مراحل متدرجة للحد من التأثير على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير. ويعتمد جدوى هذا المنهج المرحلي على وجود

استراتيجية موثوقة للضبط المالي على المدى المتوسط، لضمان استمرار رغبة المستثمرين المحليين والأجانب في تقديم التمويل الكافي. وينبغي النظر في دعم الضبط المالي من خلال زيادة مرونة سعر الصرف، وهو ما يمكن أن يخفف أثر الضبط المالي على النمو في الأجل القصير ويساعد على إعادة بناء الاحتياطيات الدولية.

(٣) **الإصلاحات الهيكلية:** من الضروري وضع جدول أعمال جرئ للإصلاحات الهيكلية حتى يتسنى دفع أنشطة القطاع الخاص والعمل على إيجاد اقتصاد أكثر ديناميكية وتنافسية واحتواءً للجميع. وينبغي أن تركز الإصلاحات على مجموعة كبيرة من المجالات، منها تحسين تنظيم وحوكمة الأعمال، والتوسع في إتاحة التمويل للأعمال والمستهلكين، وسياسات سوق العمل التي تدعم خلق الوظائف وفرص العمل، مع حماية محدودي الدخل من خلال توجيه المساعدات الاجتماعية للمستحقين. ويمكن أن يكون اتخاذ خطوات مبكرة في هذا المجال عاملا مساعدا في إرسال إشارة تؤكد التزام الحكومات بالإصلاحات وفي تحسين مستوى الثقة.

وتحتاج المنطقة احتياجا كبيرا إلى تحسين الظروف الاقتصادية ومستويات المعيشة، وكذلك تحسين إمكاناتها البشرية والاقتصادية. ويؤكد التأخر في تحقيق التعافي الاقتصادي وتصاعد معدلات البطالة مدى الأهمية الملحة لإصلاح السياسات. وللبدء في تحقيق المكاسب التي طال انتظارها من التحولات الاقتصادية والسياسية الأخيرة، يتعين التعجيل بالتقدم في المجالات الثلاث – بدعم من المجتمع الدولي عن طريق زيادة التمويل، وتعزيز فرص التجارة، والمساعدة الفنية.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠–٢٠١٤

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	متوسط					توقعات	
	٢٠٠٠–٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[١]								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٧	٥,٠	٢,٨	٥,٢	٣,٩	٤,٦	٢,٣	٣,٦
رصيد الحساب الجاري	٩,٣	١٢,٩	١,٧	٦,٥	١٣,٣	١٢,١	٩,٤	٨,٦
رصيد المالية العامة الكلي	٣,٤	٦,٦	−٢,٨	−٠,٣	٢,٣	١,٥	−٠,٤	−٠,٦
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٦,٥	١٣,٢	٧,١	٦,٩	٩,٩	١١,٢	١٢,٨	١٠,٤
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٦,١	٤,٧	٢,٣	٥,٩	٤,٦	٥,٤	١,٩	٤,٠
رصيد الحساب الجاري	١٣,٤	١٨,٤	٤,٣	١٠,١	١٨,٦	١٧,٤	١٣,٩	١٢,٤
رصيد المالية العامة الكلي	٧,٨	١٣,٠	−١,٥	٢,٦	٦,٩	٦,٣	٤,٢	٣,٠
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٧,٥	١٣,٤	٥,٣	٦,١	٩,٨	١٢,١	١٥,١	١١,٣
***منها:* دول مجلس التعاون الخليجي**								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٩	٧,٨	٠,٩	٦,٤	٧,٧	٥,٢	٣,٧	٤,١
رصيد الحساب الجاري	١٥,٣	٢١,١	٦,٦	١٢,٤	٢٣,٧	٢٤,٤	٢١,٣	١٩,٨
رصيد المالية العامة الكلي	١٢,٠	٢٤,٠	−٠,٧	٣,٦	١١,٢	١٣,٩	١٠,٨	٩,٤
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٢,٢	٨,٤	٢,٨	٢,٦	٣,١	٢,٤	٣,٢	٣,٤
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,١	٥,٧	٣,٨	٣,٩	٢,٤	٣,٠	٣,١	٢,٩
رصيد الحساب الجاري	−٠,٨	−٤,٠	−٤,٦	−٣,٠	−٣,٥	−٥,٨	−٤,٨	−٣,٥
رصيد المالية العامة الكلي	−٤,٦	−٥,٥	−٥,١	−٥,٩	−٧,٠	−٨,٤	−٩,٧	−٨,٠
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٤,٩	١٢,٩	١٠,٤	٨,٦	٩,٩	٩,٤	٨,٣	٨,٧
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١]								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٨	٥,٠	٣,٠	٥,٥	٣,٩	٤,٦	٢,١	٣,٨
رصيد الحساب الجاري	١٠,٢	١٤,٤	٢,٣	٧,٢	١٤,٣	١٣,٢	١٠,٣	٩,٣
رصيد المالية العامة الكلي	٤,٣	٨,٤	−٢,٥	٠,٤	٣,٥	٢,٨	٠,٦	٠,٠
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٦,٦	١٣,٥	٥,٨	٦,٦	٩,٤	١١,٢	١٣,٦	١٠,٨
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٠	٦,١	٤,٩	٤,٣	١,٦	٢,٠	٢,٨	٣,١
رصيد الحساب الجاري	−١,٢	−٢,٦	−٤,٤	−٣,٤	−٥,١	−٧,٧	−٦,٧	−٤,٩
رصيد المالية العامة الكلي	−٥,٤	−٤,٧	−٥,٣	−٦,٠	−٧,٢	−٨,٧	−١٠,٧	−٩,٦
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٤,٥	١٣,٦	٧,٣	٨,٠	٧,٩	٨,٦	٩,٠	٩,٢
بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا)								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٨	٦,٣	٤,٥	٤,٧	١,١	٢,٥	٢,٩	٣,٢
رصيد الحساب الجاري	٠,٨	−٢,٥	−٣,٧	−٣,١	−٥,٠	−٥,٨	−٤,٧	−٣,٤
رصيد المالية العامة الكلي	−٥,٤	−٥,٢	−٥,٨	−٦,٢	−٧,٩	−٩,١	−١١,٢	−١٠,١
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٥,٠	١٤,٠	٧,٧	٨,٤	٧,٩	٦,٣	٧,٢	٨,١

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس حتى عام ٢٠١١، و٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر بعد ذلك)، وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، وقطر (إبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو)، باستثناء بيانات التضخم.

[١] بيانات ٢٠١١–٢٠١٤ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: (١) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (٢) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس.

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): مجموعة البلدان التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، باستثناء أفغانستان وباكستان.

بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا): مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.